

(حق المواطنة في العراق الجديد على وفق رؤية المرجعية الرشيدة)

م.م هند كامل خضير

جامعة ذي قار - كلية التربية للبنات - الشطرة

المقدمة

جاء في أثر عن رسول الله (ﷺ) أنه قال: ((حبّ الوطن من الإيمان))^(١) ، وما كان الوطن ليمثل سبيلاً مليكاً للفرد لولا صدوره عن وعي فطري لدى الفرد ، فالوطن يرتبط في وجدانه بذكريات طفولته ومرحلة صباه وشبابه .

والوطن بهذا المعنى حملته المجتمعات على مدى تاريخها في صميم ثقافتها وآدابها ، إذ عبّرت عن حبها له وعشقها لأوطانها ، فقد روي أنّ العرب كانت إذا سافرت حملت معها من تربة أرضها ما تستنشق ريحه وتطرّحه في الماء إذا شربته ، فقد جاء على لسان أحد شعرائها^(٢) :

ولا بدّ في أسفارنا من قبيصةٍ من التُّرب نسقاها حبّ الموالدِ
ويمكن تفسير المواطنة بعلاقة الفرد بالوطن ، فلا بزوغ للفرد من دون الوطن ، ففي العلاقتين تلازم وجودي ، فإذا كان الوطن يعني مقرّ الإنسان ومحله ، فإن المواطنة صفة انتمائه لهذا الموطن أو المحلّ ، بل عدتّ غريزة حبّ الفرد لوطنه ضرورة من أبعديّات الوجود الإنساني على هذه الأرض فقد ورد عن الإمام علي : ((عمّرت البلدان بحبّ الأوطان))^(٣).

ومن حيث المدلول اللغوي لـ(وطن): فقد ورد في اللسان : ((المنزل تقيم به ، وهو موطن الإنسان ومحله.. وطن بالمكان وأوطن أقام وأوطنه اتخذه وطناً))^(٤). بينما في الحدّ الاصطلاحي عرّف بوصفه جهة دائمة للفرد من حيث مصلحته وعائلته^(٥).

وقد تضمّن الكتاب الكريم تلك المفردة بألغاف أخرى تشاطرها في المفهوم من نظير البلد ، والديار ، بل هناك سورة قرآنية بأسم (البلد)^(٦) .

التمهيد

المواطنة : المصطلح والتعريف

المواطنة : هي صفة يتمتع بها الفرد داخل محلّ موطنه من الحقوق والالتزام بالواجبات اتّجاه انتمائه لذلك المحلّ والموطن .

وقد تنبّه الفلاسفة إلى هذا الحدّ ، ولاسيّما أرسطو عندما رأى عدم تطابق بين فضيلة المواطن وبين السياسة أو الأخلاق ، فقال : المواطنة ((مستقلة عن الخصائص الشخصية والمهنية والأخلاقية للفرد . يكون إنساناً مواطناً لأنه يُشارك في حياة المدينة في مساواة الحقوق والواجبات ، وليس لأنّ استقامته وشرفه وكفاءته تتفوّق على ما لدى الآخرين منها يستوي في ذلك الغنيّ والفقير ، المتدينّ والملحد))^(٧)

فهي مفهوم قديم حديث ضربت جذوره منذ الوجود الإنساني ، قدّ عضدته النصوص الدينية (الكتاب والسنة) عندما أُلقت مسؤولية حفظه على مواطنيه ، فالمواطنة رباط عاطفيّ مقدّس بين الفرد والموطن ، ولذلك قيل في أحد تعريفات المواطنة : ((صفة بصيغة دالة على المطاوعة والمشاركة ...))^(٨) ، من هنا فالمواطنة ، هي حدّ عاطفيّ ، بل انتماء متبادل قبل أن تكون حدّاً سياسياً أو قومياً ، وعليه يجدر التفريق بين الدولة والمواطنة ، فقد ارتبط الوطن ((في ذهن العرب بالحيز الجغرافي والتفاعل الاجتماعي بين أبناء هذه الأرض التي هي مسقط الرأس ، أمّا الدولة فقد التصقت بالرابطة التنظيمية والسياسية للبلد وبالتفاعل السلطويّ أو الإداري بين الأفراد))^(٩) .

بينما دائرة المعارف الأمريكية ربطت مفهوم المواطنة من حيث علاقة الفرد بالدولة ، هذا يعني أن المواطنة معقودة بوثاق اجتماعيّ سياسيّ ، إذ تُعرّفها بـ ((عبارة عن علاقة بين الفرد ودولة تتضمن عضوية الفرد السياسية الكاملة في الدولة وولائه الدائم لها))^(١٠) ، وكأنّ الأوّل يوفرّ للثاني الحماية ، والثانيّ للأوّل الولاء والانتماء .

أمّا الموسوعة السياسية ، فهي تعزو المفهوم إلى ثلاثة مؤشّرات ، المؤشّر السياسيّ ؛ بوصفه الحقّ الذي يتمتّع به المواطن في نظام سياسيّ معيّن نحو حقّ الاختراع ، والمؤشّر القانوني أو الحقوقيّ ، بوصف المواطن هو ذاك الفرد المعترف به من حيث القانون ،

المؤشر الاقتصادي، ما يتمتع به الفرد من ملكية محددة ومساهمته في موازنة الدولة ضمن شروط معينة^(١١).

وبالطبع أن المواطنة تكاد تشكل من حيث هي سلوك حضاري المفهوم الأكثر استغراقاً في النظر الإنساني، فقد شكّلت مبحثاً محورياً ومركزياً في النظرية المعاصرة، كُرسّت بصده صيرورة فكرية أسست في بعض اتجاهاتها مناحي متعددة لمناهج في الاجتماع والسياسية والاقتصاد وأديان الأمم.

وفيما يخص إرهاصات مصطلح المواطنة، فاختلف في استحدثاته ما بين النشأة عربياً أو غربياً، ونقول، أن مصطلح المواطنة، هو مفهوم استحدث في لغة القرآن بما ورد من الآيات القرآنية تحمل مفاهيمه من نحو (البلاد والديار)، ما ورد في سيرة الرسول الأكرم في تعايشه مع الأقليات والطوائف، فالمرقبون في الموروث التاريخي يرون أن "حلف الفضول، وصلح الحديبية" كانا إرهاصاً لمفهوم المواطنة، وفضلاً عن ذلك ما تعامل به رسول الأمة مع غير المسلمين وسيرته مع المكلفين أي ما يُصطلح عليه بـ(السنة) أساساً لتعامل المسلمين ورؤيتهم للحكم^(١٢).

إلا أن مفهوم المواطنة من حيث (المصطلح) قد تطور غربياً وارتبط بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي، فالنشاط الاجتماعي، وثم بحق المشاركة في اتخاذ القرارات وتولي المناصب، وعليه أصبحت المواطنة من حيث الانتماء للوطن من خلال الانتماء لحدوده الجغرافية التي يقيم بها الناس^(١٣).

ثم أصبح الانتماء السياسي جزءاً لا يتجزأ من مفهوم المواطنة - بالمفهوم الحديث - ولا سيما بالمفهوم الغربي؛ من حيث إن المواطنة مرتبطة بالانتماء إلى مجتمع سياسي في شروط استحقاقها^(١٤).

وبقدر اقتران الجزء السياسي بمفهوم المواطنة، ففي وعي الإنسان المسلم - المواطنة - تقع في حدود ثلاث دوائر أساسية، وفي ضمنها الجزء السياسي، فالأولى: الانتماء العقدي، ومحصلة هذه الدائرة وذلك الانتماء هو المحيط الإسلامي، فالأمة الإسلامية أمة واحدة، ومن ثم بلادهم وطن للمسلمين جميعاً، والثانية: الكيان السياسي، ويعدّ المصداق

الأبرز والأقرب حسب الواقع ، فالفرد يعيش في أطر دولة يحمل جنسيتها ، ومن ثم ترتبط قضاياها ومصيره بهذا الكيان ، أما الثالثة : الوطن العرفي ، إذ تتلبور هذه الدائرة بذلك الشعور والانتماء للمنطقة أو البلد الذي يُعدّ مسقط رأس الفرد ، وعليه يبقى الإنسان مشدوداً إليه أينما ذهب أو ورحل^(١٥) .

وتمثل تلك الدوائر الثلاث ركائز فطرية لدى الإنسان في وعيه وطبعه وإن وجود إحداهن لا ينفي أو يعدم وجود الأخرى ، فكل واحدة منهنّ مكملّة للأخرى في الانتماء والولاء. المبحث الأول

المرجعية : والدعوة إلى الوطن أو المواطنة

تنطلق المؤسسة الدينية - المرجع - من افتراض منهجي يرى أن الدائرة المؤسّساتية الدينية بشتى مهامها ترسي صرح الكيان العلمي للإمامية ، ومن ثمّ ترسم حدود التفاعل في حيزها النوعي ، الذي ينحصر في عمومه في مهام ثلاثة (للمرجع) ، منها متابعة أهدافه الرّسالية التي تقوده إلى رضا الله ، فضلاً عن مراقبته لذاته في المتابعة العلمية والفقهية ، هدفاً ثانياً ، إضافة إلى ذلك استيعابه خدمات الناس بكل طبقاتهم وتحقيق آمالهم اقتصادياً واجتماعياً ، والدفع بهم إلى الخير المأمول ، هدفاً ثالثاً^(١٦) . وذلك الهدف هو من يوظف حدّ المواطنة ، بوصفها صيغة الإسناد التي تتوافق مع أنموذج العلاقة المحبّدة اجتماعياً بين هدف المرجعية ومطلب المواطن .

من هنا فالنضال المرجعي بوصفه صرحاً علمياً دينياً ، أبدى رأيه في الشأن السياسي وما يتعلّق به من حفظ وحدة الأمة الإسلامية ، وحفظ حق المواطنة منذ عهد سابق ، فعند تسلّم الشيخ المفيد (ت: ٤١٣ هـ) بدأت المشكلات السياسية في عرض مرجعيته العليا ، وعندها عمد إلى جمع الصفوف وتوحيد الكلمة ، حتى أتت مرجعية المرتضى (ت: ٤٣٦ هـ) فجددت المشكلات تباعاً وأهمّها الصراع الطائفي ، وأيضاً تصدّى بموضوعيته لتك الصراعات ، ثم الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠ هـ) ، إذ لاحت في حقبته الفتنة واضطرم لهيبتها وحدث الصدام بين المسلمين ، فقد خاض غمار الأصدقاء السياسية الكثير من العلماء المراجع وامتد إلى ظهور المرجع المجدد السيد محمد حسن

الشيرازي(ت: ١٣١٢هـ) عندما حرمّ التبّاك وتناوله وشربه ، وأيضاً في الشّأن العراقيّ تصدّى الشيخ مهدي الخالصي (ت: ١٩٢٥م) عندما حرمّ الالتحاق بالمجلس التأسيسيّ والاشتراك في الانتخابات عند تشكّل حكومة برئاسة فيصل الأول ، وامتد لشيخ النائيّني والاصفهانى ، فالشيخ محمد تقي الحائري وثورة العشرين ، ثم السيد محسن الحكيم وما خاضه في غمار النضال السياسي ومواقفه عندما دعم حركات التحرر والاستقلال ووصولاً إلى السيد الخوئي الذي بمرجعيته دعا إلى الوحدة الإسلامية وتقارب الأمة ، إذ نصب نفسه علماً شاخصاً لنصرة المسلمين^(١٧) .

فكلّ ثقافة من الثقافات أو شعب من الشعوب يحمل تمثيلاً لذاته الوطنيّة ، بوصف التمثيل ، إيقونة تعطي للجماعة صورة ما عن نفسها، فضلاً عن صنع معادل يتمثّل بالهوية الثقافية الوطنيّة لهذه الجماعة أن تُمثّل ، ولاسيّما في تمثيل الهوية الوطنيّة العراقيّة في العراق الجديد بعد(٢٠٠٣) ، وقد تصدّى لتمثيل لحمّة المواطنة ، زعيم المرجعيّة العليا السيد " علي السيستاني" فهو سلطان المواطنة من حيث تأكّيده عليها والإنشاد بها، فمثّلت المواطنة أحد المفاهيم الأساسية ، بل الركيزة المهمّة في جلّ خطابه ولاسيّما في منبر الجمعة المبارك .

فعند النظر في مطالع بياناته والفتاوى الصادرة عنه بعد سقوط الدكتاتورية ، نجد أنها تُخبر عن تصميم كبير في ترسيخ مشروع الدولة الجديدة وتأمين أسس استقرارها ، فقد أظهر روحاً عصريّة في تعاطيه مع التغيرات ما بعد ٢٠٠٣ ، فمن مواقفه التي انطبعت بتجليات المواطنة العراقيّة ، ما قدّمه مواطن عراقي من سؤال لسماحته حول شرعية وضع اليد على أرض تابعة للدولة ، فكان الجواب بـ "عدم جواز إحياء الأرض إلّا بأذن الجهات المسؤولّة ذات الصلاحيّة"^(١٨) ، كيف لا ، وهو صمام الأمان ، والباعث للاستقرار في العراق ، وله قصب السبق في هذا المجال فضلاً عن مواقفه الكريمة في وأد الفتن وحفظ وحدة الأمة^(١٩) .

وبما أن المواطنة في جزء من أطرها ، محور الوظيفة السياسية، والمواطنة العراقيّة في طليعة سيروتها الجديدة ، لا بدّ أن تُنسج من نسيج سياسي يتمثّل بـ (الدستور أولاً) ثمّ

بـ(الانتخابات ثانياً) ؛ لذا سوف ينطلق البحث إلى الخوض في مضمار ثلاثة مضامين سياسية أنيطت بالعراق الجديد من ٢٠٠٣ وإلى يومنا ، ألا وهي (الدستور ، والانتخابات ، والتظاهر) ، ونظرة المرجعية العليا في شأن تلك المضامين السياسية . وهنا قد يتساءل المتلقي هل إن المؤسسة الدينية بزعامة السيد السيستاني تتبنى مشروعاً سياسياً؟ وما موقفه من تلك الأحداث السياسية التي طرأ عليها الكثير من التغيرات والتي تتطلب منه مرجعاً في الساحة العراقية ، اتخاذ رأي أو بيان يمضي بالوضع الجديد قدماً؟

في الجواب عن ذلك ، يعدّ الخطاب أحد أهم تجليات مرجعية السيد علي السيستاني ، ولا سيما الخطاب السياسي ، فسماعته لم يدخل الشأن السياسي ، ولم يُشارك فيه ، ولم يتخذ مشروعاً سياسياً ، وإنما اتخذ خطاباً سياسياً سواءً كانت بياناً أو خطاباً ملقى على منبر الجمعة بالمعنى الذي أكد فيه على وحدة الأمة وتأكيد الوطنية العراقية ، وقد كان انخراطه في بعض الشؤون نابعاً من وقائع عملية وليست افتراضات أو متبنيات نظرية ، وقد سُئل عن هذا الشأن ، فقال : ((الناس تسألني في أمورها وخاصة القضايا العامة والمصيرية كالانتخابات وغيرها ، فهل أسكت أم أجيبها ؟ إنني كمرجع أجد نفسي ملزماً بالإجابة عن استفسارات الناس وحتى السياسية منها))^(٢٠) وهنا ((يلزم التشديد على أن هذه المرجعية في تمظهرها الراهن ليست ظاهرة سياسية أو أيديولوجية بقدر ما هي إفراز لواقع تاريخي (...))^(٢١) ، إذ جاءت مرجعيته سليمة من المؤثرات الداخلية والخارجية ، حيث إنّ الدور الذي رسمه لنفسه هو (التوجيه). وهو بطبعه لا يتدخل في الصراعات السياسية ، ولا يجب زج نفسه في الأمور السياسية أو الوقوع في مطبات سياسية أياً كان نوعها ، مجسداً بذلك تعاليم أستاذه الخوئي ، الذي رفض ، وفي عهد النظام السابق زج نفسه في الأمور السياسية مفضلاً دور الأستاذ والمعلم^(٢٢) ، ويقول أحد الباحثين والمقربين من المرجع الأعلى : ((السيد السيستاني لا يريد أن تتسلط عليه الأضواء ، فهو يقدم النصح والإرشاد ، ولا يعطي الأوامر. وهو يمتلك السلطة الأخلاقية))^(٢٣) ، ومن ثمّ أن سماحته أظهر في تعامله مع الأحداث السياسية

والتطورات التي حدثت منذ السقوط وإلى الآن روحاً عصرية استوعبت تلك الأحداث بمرونة توافقت مع متطلبات العراق الجديد ، فمرجعيته لا تمارس دوراً في السلطة أو السياسية ، فقد أصدر بوضوح: ((العراقيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم من الشيعة وغيرهم موحدون في المطالبة باحترام إرادتهم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الأجنبي لمستقبلهم السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي))^(٢٤) ، فالمواطنة كما يوضحها النص تتماهى مع القاعدة الشرعية ولا تتناقض معها ، وكانت إرادة سماحته فاعلة في تحقّقها عندما قال : ((الشعب هو مصدر السلطات ومنه تستمد شرعيتها كما ينص عليه الدستور))^(٢٥) ، فكانت طروحاته امتداداً منطقيّاً لمدرسته ، ومن ثم امتداد لما رسمه حدّ المواطنة ومضمونه بـ ((أن مجموع المواطنين هو مصدر السلطة وهو ما يبرر تنفيذ القرارات التي يتّخذها الحكّام ، وهذا الجمع هو المنوط به مراقبة أفعال الحاكمين المنتخبين والحكم عليهم ... ويقوم مجموع المواطنين الذين يشكّلون جماعة سياسية أو طائفة من المواطنين "بواسطة عملية الانتخاب باختيار حكّامه))^(٢٦) ، فوجود سماحته هو أكبر ضمان لاستمرار العملية السياسية ؛ لأنه ((يؤيد عملية التغيير باتجاه النظام الديمقراطي ، وأهميّة تمثيل الشعب العراقي في البرلمان من خلال الانتخابات العامّة ودوره في صياغة الدستور ، ومشاركة جميع مكونات المجتمع العراقي في إدارة البلاد وصناعة القرار ، من دون تهميش لأية فئة أو طائفة ، مسلمين أو غير مسلمين))^(٢٧) ، إذ تبنّى سماحته بوصفه مرجعاً دينياً يرجع إليه الشأن العراقي ، المسار الديمقراطي من دون التسمية له ، من حيث التمسك بالشرعية الجماهيرية المستمدة من الانتخابات واختيار ممثلي الشعب لتقرير ما يصبو إليه الشعب من الرغبة بتحقيق ما يريده ، وفي الوقت نفسه كان هذا كفيلاً بجرية العمل السياسي^(٢٨) .

وقد استثار ذلك وظائف تفاعلية مبنية على أسس وطنية سلمية تقتضي المصلحة الوطنية عامّة ، ومن ثمّ يكون ولاؤها للوطن وحده وليس لأيّ مكّون أو تيار سياسيّ ، وتأسيساً على هذا المقرب لا يمكن النظر إلى المرجعية الدينية عامّة ولزعامة مرجعية السيد السيستاني خاصّة ، على أنها سبيل إرشاديّ موجه لسلوك الفرد فحسب ، بل أساس

بما هي تكوين وطني يقترن بمكونات ووظائف المصلحة العراقية الوطنية ، وتشكيل مرجعية أبوية خاضعة لسياق التآلف الوطني ، ومحكومة بضوابط الانتماء للأمة والوطن والإسلام ، والبعد الأخلاقي والثقافي والمجال المعرفي ، فلم تدهن المرجعية على حساب المصالح الوطنية ، وقد أوضح سماحة السيستاني هذا الجانب ، قائلاً : ((إن المرجعية الدينية - التي لم ولن تدهن أحداً أو جهة فيما يمسّ المصالح العامة للشعب العراقي العزيز - ستراقب الأداء الحكومي ، وتشير إلى مكان الخلل فيه كلما اقتضت الضرورة ذلك))^(٢٩).

المبحث الثاني

الدستور : هوية المواطنة ودعوى المرجعية

لقد عبرت مؤسسات النجف الدينية ومدارسها في مجهودها النظري والعملي عن فكرة الدولة الدستورية ، وقد وقف على هرم تلك الفكرة ما حدّته أطروحات النائيني ، بوصفه أول من نظر فقهيًا وفكريًا لمشروع الدولة الدستورية، وتقليص الاستبداد السياسي وسلطته ، ولا سيّما في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) ، الذي عدّ وثيقة في الفكر السياسي .

وسنسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية : كيف يمكن تمثيل مفهوم الدستور عند المرجعية الدينية من حيث هو هيكلية تكوينية في بناء الدولة ، وما هي أبعدياته في الخطاب المرجعي ؟ ، وكيف حدّته ماهيته من السيد السيستاني ؟

لعلّ في وعي الصلة بين مرتكزات المواطنة ومكونات الدولة أن تفضي بنا ليس فقط إلى الإقرار بأن المجتمع أو المواطن هو مجال الاختيار المركزي في الدستور، بل شرعية الدستور من شرعية المواطنة .

واقتراباً من مرجعية السيد النائيني ، إذ سلّم بدهاهة التوقف بين حقلين هما قوام الدولة الدستورية^(٣٠):

١- تدوين الدستور يتضمّن جمع حقوق الشعب ...

٢- الرقابة

فضلاً عن ذلك كان يرى أن ((حفظ واستقرار الدولة الإسلامية من أهم الأمور الحسبية ... ويرى في نظريته السياسية أن المفاهيم الشيعية يمكن تلقينها مع الديمقراطية في حدود الشورى الأمور الحسبية والقوانين المنصوص عليها وغير المنصوصة ...))^(٣١) .

ولم تكن هذه الطروحات السياسية بعيدة عن مرجعية النجف ولا سيما السيد السيستاني ، إذ أصبحت من مهامها في الخطاب السياسي وفقهه ، فمع تطور الأحداث السياسية بعد السقوط وبروز الكثير من التيارات والقوى الحزبية ، برزت هذه النظرية السياسية لأطروحات النائبني بعدما كانت حبيسة العقول على مدى الأجيال بسبب تعاقب الحكومات الدكتاتورية ؛ لكن ما حصل من صراع سياسي بعد ٢٠٠٣ عندما أرادت سلطة الاحتلال سنّ دستور للبلاد تابعاً لمنظومتها الفكرية من دون الأخذ برأي الشعب العراقي ، هنا وقفت المرجعية العليا سداً منيعاً أمام هذا التحرك ورفضت بشدة إلغاء دور المواطن العراقي ، عندها استعاد المرجع السيستاني تلك النظرية للسيد النائبني في كتابه " تنبيه الأمة و تنزية الملة " ^(٣٢) ؛ ليضع قواعد خاصة في كتابة الدستور العراقي بأيدي عراقية وطنية .

من هنا اثبتت مرجعية السيستاني مقدرتها الفائقة في موقفها في مواجهة المشكلات السياسية وصراعاتها وخلافاتها في الشأن العراقي آنذاك ، وقد ذكر الدكتور علي عبد الأمير علاوي في مذكراته ، مشيداً بدور السيستاني في شأن السياسة العراقية : ((أن الراجح الوحيد الحقيقي هو آية الله العظمى السيستاني ، فإنه لمن خلال استخدامه الحضيف لسلطته ، والذي جاء في الوقت المناسب ، أظهر بشكل قاطع سطوته على الجماهير الشيعية وقدرته على وضع تسوية لا يستطيع أحد رفضها)) ^(٣٣) .

وقد كانت رؤية سماحته فاعلة في تحقيقها عندما رأى أن الدستور هو من يرسم الطريق لبناء الدولة العراقية الجديدة ومن ثم للحكومة القادمة ، وللمواطنة العراقية ؛ ليعرف كل طرف من هذه المحاور الثلاثة ، حقوقه وواجباته اتجاه الآخر ، فقد أصدر رأيه بخصوص كتابة الدستور ، قائلاً: ((شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي

لكتابة الدستور ، ثم يطرح الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه (...)) (٣٤)

بل بادر سماحته إلى تعزيز الوحدة الوطنية عند دعوته في تشكيل دستور عراقي بأيدي عراقية وطنية تراعي جميع أطرافه ومكوناته القومية والدينية ، ومن هنا دعا سماحته إلى إشراك جميع القوى السياسية ولا سيما أهل السنة في العملية السياسية بصياغة الدستور (٣٥)

وفي جواب عن سؤال عرض له " من المخول برأيكم لصياغة الدستور، أيضاً كان الرد لا شك المواطن العراقية ، قائلاً: ((الدستور العراقي يجب أن يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة، وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به)) (٣٦).

والأكيد أن الإيحاء المتولد من الصيغالتعبيرية (ممثلي الشعب، يحدده الشعب العراقي، لكي يختار كل عراقي من يمثله ، غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول ...) لا يمكن إلا أن يذكي أهمية المواطنة وتأكيداتها في هيكلية العملية السياسية من وجهة نظر سماحته ، فضلاً عن إعطاء صورة فاعلة توحى بمركزية المواطن موضوعياً ، كما أن الجدير بالالتفات إليه هو وضع هذه الصورة للمواطن أو الشعب في نسق الدستور خاصة ، والشأن السياسي عامة بوصفها ضمناً لمكوّن النسق الحكومي ، فالمرجعية بكلّ زمان تحكي بصوت المواطنة العراقية وبسموها مطلباً مهماً في بناء الدولة ، وإلى اليوم هذا تردد دعواتها للحكومة ، كما جاء في النصّ من خطابها : ((ليس لأيّ شخص أو مجموعة أو جهة بتوجه معيّن أو أي طرف إقليمي أو دولي أن يُصادر إرادة العراقيين في ذلك ويفرض رأيه عليهم (...)) (٣٧) .

وقد استمر ذلك الطموح لمرجعية السيد السيستاني في تأطير الدولة وبنائها برأي عراقي وطني وكتابة دستوره وسننه وقوانينه بأيدي عراقية إلى يومنا هذا ؛ لذا وجه نصوص الجمعية على هذا الأساس ؛ للمطالبة بذلك الطموح، قائلاً : ((إن احترام إرادة العراقيين في تحديد النظام السياسي والإداري لبلدهم من خلال إجراء الاستفتاء العام

على الدستور والانتخابات الدورية لمجلس النواب هو المبدأ الذي التزمت به المرجعية الدينية وأكدت عليه منذ تغيير النظام السابق))^(٣٨)؛ بوصفها -المواطنة - أساساً يتشكل منه بناء العراق الجديد ، وعليه تكون الدولة الجديدة قادرة على النهوض بالبلد ومؤسساتها ملبية وعاملة على خدمة الشعب العراقي .

المبحث الثالث

التظاهر بين الحق الوطني وتأييد المرجعية

في كل مرة تبرز رؤية السيد السيستاني في عدم تدخله في الأمر السياسي وشأنه وعمله ، لكن الأمر يختلف عندما يصل إلى الشعب أو المواطن وما يتسّم له من حقوق تكون كفيلاً له بالعيش السليم ، فكان دور المرجعية الرشيدة مبرزاً من خلال الرسائل الإرشادية التي أبدى فيها سماحته مطالب المواطن العراقي ، إذ لم تكن المرجعية بمنأى عن تطلعات الوضع العراقي ومتطلباته ، فكانت خطبها ومكاتبها تتسع لمثل هذا التطلع وما يتبعه من التغيير ، لأن مرجعية السيستاني تمثل معادلاً قوياً من شأنه أن ينعكس إيجاباً على واقع الناس وشؤون حياتهم ، ولاسيما أهلية مرجعيته إقليمياً وعالمياً؛ بوصفها تجسد البعد الاستراتيجي لنيابة الإمامة الطاهرين^(٣٩).

لقد كان خطابها - في كل حين- يشدد على قدسية المواطن وحقوقه والتمهيد النظري والعملية لدولة تحميه ، بوصف المواطن هو من يمتلك الشرعية المعطاة لحكم الدولة انطلاقاً من اسناد ((الحكم إلى إرادة الشعب ... وأن يكون العراق سيد نفسه))^(٤٠)؛ لذا كان سماحته ((متبنياً بوضوح تام فلسفة الدولة المدنية الحديثة التي تخدم أفرادها الاجتماعيين ، بعيداً عن السلطات المفترضة لجماعات وأفراد يمتلكون النفوذ وقوة التأثير التي لا بد أن تتعامل معها مؤسسات بحساب قانوني صارم وبجياذبة مفهومة...))^(٤١)، وعليه كان حق التظاهر هو أحد المطالب المهمة التي تبنتها المرجعية العليا ، وسعت إليها نصوصها في الجمع والفتاوى الإرشادية .

إذ إن التظاهر حق مشروع لكل مواطن ومطلب وطني شرعي ، ينص عليه الدستور والقانون، وبما أن التغييرات الجديدة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ وإلى يومنا هذا فرضت

ظهوراً واضحاً ومنتشياً للفساد السياسي والإداري على مستويات الدولة العراقية كافة، فضلاً عن انقسام الكتل السياسية وتحزبها، وكلّ يعمل لحساب جهته الحزبية، و-عليه- وإيماناً بجرية التظاهر خرج الشعب منادياً بإسقاط الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة، والمطالبة بالحقوق الوطنية التي تغفلتها الدولة واقصتها على حساب الحزبية والمحسوبية والمنسوبة، ولذا خرجت المظاهرات السلمية والحراك الشعبي على مستوى المحافظات كافة منددة بإقالة رئيس الوزراء، والإتيان بشخصية وطنية شرعية يختارها الشعب، وتمثّل الشعب العراقي بكلّ مستوياته وطوائفه.

والحاصل أن المرجعية ليست غائبة عن هذا الشأن، ولاسيما أن مرجعية السيستاني قد وجهت الحكومات المتعاقبة على السلطة (ما بعد السلطة) بالإرشاد وإسداء النصح على الشؤون السياسية كافة، والإلحاح بتحقيق مطالب الشعب الكريم كما جاء في إحدى خطبها: ((...ولكن الحكومات المتعاقبة على البلد منذ عقود من الزمن لم تعمل على تسخير هذه الإمكانيات لخدمة الشعب وتوفير الحياة الكريمة له، بل أهدرت معظم موارده المالية في الحروب المتتالية والنزوات الوقتية للحكام المستبدين، وفي السنوات الأخيرة فبالرغم من أن الحكومات المنبعثة من انتخابات حرة، ولأن الأوضاع لم تتغير نحو الأحسن في كثير من المجالات، بل ازدادت معانات المواطنين من جوانب عديدة فسوء الإدارة والحجم الواسع للفساد المالي والإداري من جهة والأوضاع الأمنية المتردية من جهة أخرى منعت من استثمار إمكانيات البلد وموارده المالية في سبيل خدمة أبنائه وسعادتهم))^(٤٢)، إلا أن هذا المسار - النصح والإشاد - قد بلغ أوجه عندما أفلتت الحكومة زمام الأمور من يدها إلى يد الأحزاب والتيارات السياسية التي تألفت فيما بينها على تقسيم الوحدة الوطنية وسرقة قوت المواطن العراقي، وما أحدثته تلك الحكومات من صدع كبير من الفساد لا يمكن رأبه إلى يومنا هذا؛ لذا عبرت المرجعية عن ذلك الوضع بما يوصف المرحلة اليائسة من أهلية الحكومة لتغيير وضعها المتردي، قائلةً بما وصفته (قد بُحت أصواتنا)، كما ورد في خطبة ((وقد بُحت أصواتنا بلا جدوى من تكرار دعوة الأطراف المعنية من مختلف المكونات الى رعاية السلم الأهلي

والتعايش السلمي بين أبناء هذا الوطن، وحصر السلاح بيد الدولة ودعوة المسؤولين والقوى السياسية التي بيدها زمام الأمور الى أن يعوا حجم المسؤولية الملقاة على عواتقهم وينبذوا الخلافات السياسية التي ليس وراءها إلا المصالح الشخصية والفئوية والمناطقية، ويجمعوا كلمتهم على إدارة البلد بما يحقق الرفاه والسعادة والتقدم لأبناء شعبهم. هذا كله ذكرناه حتى بُحَّت أصواتنا ...))^(٤٣) ،

من هنا قد بدا جلياً أن الشعب هو سيد نفسه ، بل مصدر السلطة ، وتلك الفكرة تُشكّل جوهر الخطاب السيستاني في خطب الجمعة ، فهو يتمثل في استيعاب الشعب بوصفه محوراً أساسياً في انطلاقة الدولة العراقية الجديدة وبنائها، بل المواطن هو الفيصل الشرعي في عملية تشكيل الحكومة ، فلا رئيس يعتلي الكرسي من دون أن يتأطر بإطار شعبي شرعي وطني ، وكانت تلك الرؤية هي عماد الخطب الأخيرة كما هي سابقتها من السنوات ، التي انسابت بصورة مستمرة ولاسيما التي رافقت أحداث تشرين ٢٠١٩ وما بعدها متلازمة معها ؛ بوصفها - ثورة - الحدث والقضية والوطن .

ومن ثم جاءت فتواه وخطبه مؤيدةً لحراك المواطن العراقي روحاً وعاطفةً ، محترماً لدعوته في المطالبة بحقوقه المشروعة ، وداعماً له ، ومناصرراً لخروجه ضد الفساد ، إذ جاء في أحد نصوص المرجعية : ((إنّ التظاهر السلمي حقّ لكلّ عراقي بالغ كامل ... فمن شاء شارك فيه ومن لم يشأ لم يشارك ... وليس لأحد أن يلزم غيره بما يرتئيه...))^(٤٤) ، بل حذر رفض الاعتداءات التي شنت على المتظاهرين ، وأدانها واستنكر وقوعها عليهم على امتداد مدة خروجهم وبقائهم في ساحات التظاهر ، وقد أثار سماحته في بيانه الأول (٢٠١٩/١٠/٤) الجمعة الأولى بعد انطلاق المظاهرات (٢٠١٩/١٠/١) رسالته المدافعة عن وطنية الشعب العراقي والحفاظ على تلك الوطنية ، وقد ضمنت تلك الرسالة في الخطبة الأولى ، إذ جاء فيها : ((في الأيام الماضية وقعت اعتداءات مرفوضة ومدانة على المتظاهرين السلميين وعلى القوات الأمنية والممتلكات العامة والخاصة في بغداد وعدد من المحافظات وانسقت المظاهرات في العديد من الحالات الى أعمال شغب واصطدامات دامية خلفت عشرات الضحايا وأعداداً كبيرة من الجرحى

والمصابين والكثير من الأضرار على المؤسسات الحكومية وغيرها في مشاهد مؤلمة ومؤسفة جداً مشابهة لما حصل في بعض الأعوام السابقة))^(٤٥)، ثم أظهر سماحته تأكيده ثانية حرمة الاعتداء على المظاهرات وسلميتها في جمعة مباشرة بعد الأولى، كما جاء فيها: ((أكدت المرجعية على إدانتها ورفضها للاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون السلميون والعديد من عناصر قوات الأمن... وإن الحكومة وأجهزتها الأمنية مسؤولة عن الدماء العزيزة التي أريقَت في مظاهرات الأيام الماضية، هي مسؤولة عندما يقوم بعض عناصر الأمن باستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، هي مسؤولة عندما تقوم عناصر مسلحة خارجة عن القانون باستهداف المتظاهرين وقنصلهم...))^(٤٦).

لذا فإن خطاب المرجعية وسيلة نقدية لمراجعة الدولة لمؤسستها الحكومية والإدارية، ومن ثمّ تعميق مفاهيم الإصلاح والنهوض بالبلد إلى سبل السلام، ومن هنا أضاف سماحته للمظاهرات طابع المقبولية، ومنحها الشرعية للتحرك برحاب أوسع وسلمي، فكان تصدّي السيد السيستاني لظاهرة الاعتداء على المتظاهرين مقدّمة لترويج مفاهيم المواطنة والحقوق والواجبات، وعليه استمر الخطاب التوجيهي لخطب الجمعة باحتضان المتظاهرين ودعمهم، ولكن هذه المرة تصاعد صوت المرجعية بندائهم بالأحبة كما في النصّ الثاني لجمعة تشرين: ((في هذه الأوقات الحساسة من تاريخ العراق العزيز حيث تتجدد التظاهرات الشعبية في بغداد وعدد من المحافظات، ندعو أحبّتنا المتظاهرين وأعزّتنا في القوات الأمنية إلى الالتزام التام بسلمية التظاهرات وعدم السماح بانجرارها إلى استخدام العنف وأعمال الشغب والتخريب... ونذكر القوات الأمنية بأنّ التظاهر السلمي بما لا يخلّ بالنظام العام حقّ كفله الدستور للمواطنين، فعليهم أن يوفّروا الحماية الكاملة للمتظاهرين في الساحات والشوارع المخصصة لحضورهم، ويتفادوا الانجرار إلى الاصطدام بهم...))^(٤٧)، فالعهد الراهن - بما فيه من ارتفاع سقف الفقر وانعدام الخدمات - لم يعد فيه المواطن مسلوب الإرادة والمشاركة في رسم الخريطة السياسية، ومن هذه الرؤية جاءت نصوص الفتاوى مرجعية السيستاني في الخطبة تلو الأخرى ممهداً لسلطة المواطن بالنفوذ الشرعي وقوة التأثير في العامل السياسي في إصلاح الوضع

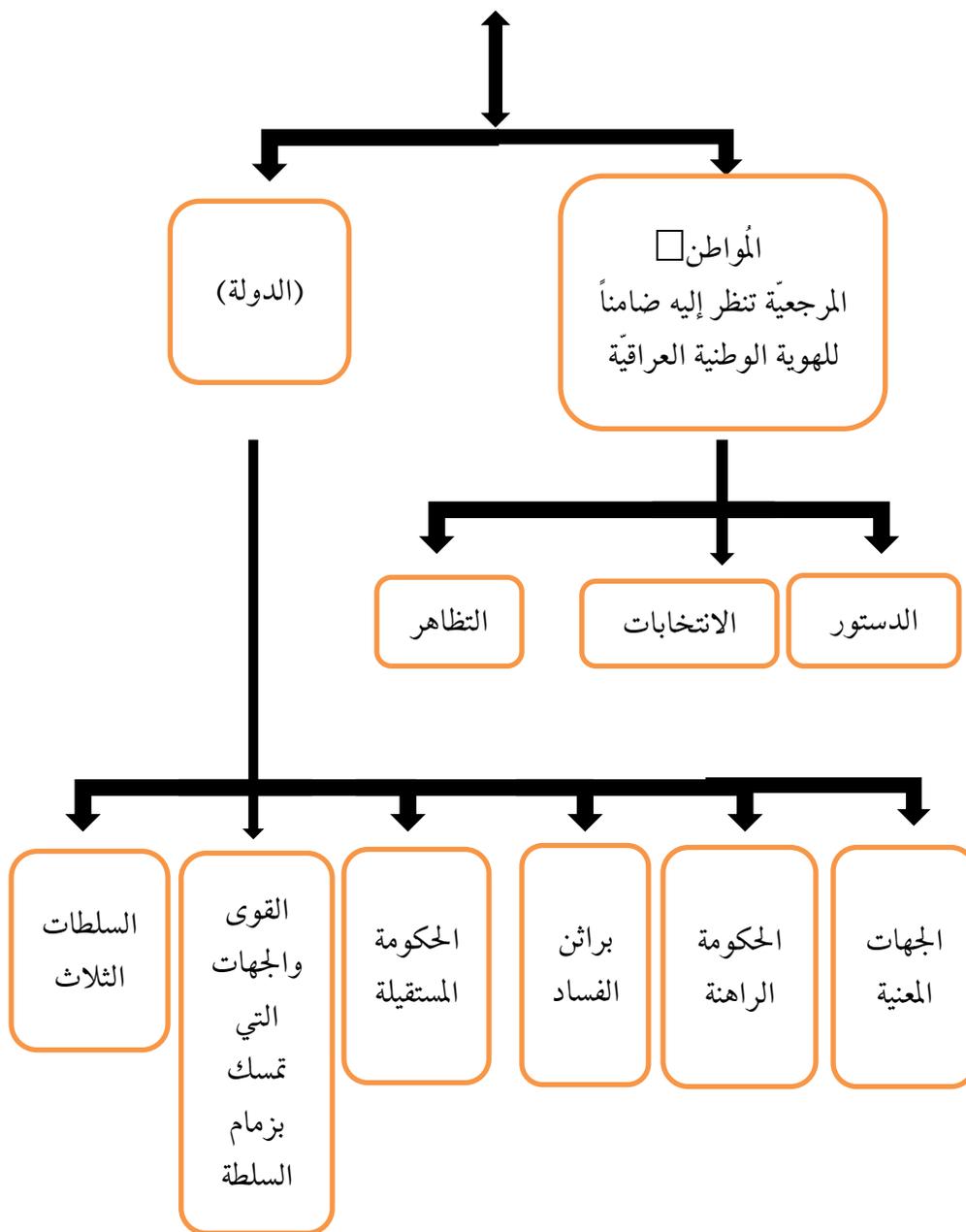
العام كما جيء بالنص للمرجعية موضحاً: ((لا شك في أن الحراك الشعبي إذا اتسع مداه وشمل مختلف الفئات يكون وسيلة فاعلة للضغط على من بيدهم السلطة))^(٤٨). واستمرت تلك الرسائل للسيستاني بالتصاعد للمواطنة، والحد من الاعتداء المتكرر، إلى أن أكد ((على حرمة الدم العراقي))^(٤٩)، واستمر ذلك الخطاب يتصاعد تدريجياً قوةً ودعماً، متزامناً مع أحداث الشارع العراقي، ورداً على المماثلة والتسويق اللذين سلكتهما الكتل السياسية والسلطة بحد ذاتها، وعليه كرّست المرجعية نداءها المتكرر بحفظ المواطن المتظاهر، كما جاء في منبر الجمعة للمظاهرات في تشرين الثاني، إذ تؤكد المرجعية ((على حرمة الاعتداء على المتظاهرين السلميين ومنعهم من ممارسة حقهم في المطالبة بالإصلاح...))^(٥٠)، ومرة أخرى تشجب المرجعية ((بشدة عمليات القتل والخطف والاعتداء بكل أشكاله...))^(٥١).

ومما سبق لوحظ أن سياقات خطب المرجعية بدءاً من الإشارة الأولى للمظاهرات، تصوغ مفهوم المواطنة بما هو مرتكز للهوية العراقية، تشكّلات نوعية مختلفة بالنظر إلى سلميتها شكّلت القاسم المشترك بين تجربتي هوية المواطنة وسلطة المواطنة.

ويلزم عن هذه التجربة إدراك فارق دلالي على قدر بالغ من الانسجام النظري والعملي، مفاده أن للهوية الوطنية عامة والعراقية خاصة قيمة، استوعبتها المرجعية واتقنتها ببلاغة الاحتواء؛ لذلك يكمن اعتبار مرجعية السيد السيستاني - بما هو مرجع العصر- المؤثر الأول اجتماعياً وسياسياً في خضم الأحداث، ومن ثم الوجود الحقيقي والوحيد أمام التحديات التي تحقّق بالبلد.

وتأسيساً على ذلك فإن الصورة التي أعطتها المرجعية لمفهوم المواطنة، ومن ثمّ ترجيح كفة المواطن على كفة الدولة؛ من حيث إن إرادة المواطن أقوى من إرادة الدولة أو الحكم، فالمواطن وحده صانع القرار، وعليه بدأت صورة المواطن راجحة في تمثيل القرار المصيري للبلد، مثلما يوضحه المخطط الآتي^(٥٢):

المواطن : خيار المرجعية ومصدر السلطة



المبحث الثالث

صوت المواطنة : الحاكم والمحكوم (الانتخابات)

الانتخاب يوصف بأنه مشروع سياسي ، وعملية رسمية ، وحقّ دستويّ قانونيّ لكلّ فرد بالغ راشد ، ومن ثمّ فهو الوسيلة أو الصلة الرابطة بين المواطن والمنتخب كحاكم للبلاد ، وعليه يتخذ الانتخاب صفتين أو وظيفتين : اجتماعية وقانونية تنسجم مع دلالاته الأساسية وهو الدستور الذي ينظّمها من أجل صوت المواطن في اختيار حكّامه ؛ لذا قيل في تعريفه : ((الإجراء الذي به يعبر المواطنون عن إراداتهم ورغبتهم في اختيار حكّامهم ونوابهم البرلمانيين من بين عدّة مرشحين))^(٥٣).

ويتضح من التعريف الاصطلاحي لعملية الانتخاب ، أنّ معيار الانتخاب من حيث هو حدّ شرعيّ ، وآلية انتقائية للأفضل ، يغدو منهجاً راجحاً في استكناه قضية المواطنة والهوية العراقية الجديدة ، ونقصد هنا إلى تبشير قصدية الانتخاب في حقله الأساس الذي هو الإرادة الشعبية في الاختيار والتحديد إلى النحو الذي ينصرف إلى الكشف عن ملامح جديدة لأنساق الانتخابات في الدولة الحديثة لا تتصل بالمشيرات (القومية ، والدينية ، والحزبية ، ...) ولكنها تفرز سمات مختلفة ذات مضامين وطنية وحدوية خالصة في الهوية والتجانس .

ويلوح دور المرجعية في هذا الشأن بتصديها لهذه المهمة التاريخية في تاريخ العراق بعد التغيير في ٢٠٠٣ ، وكان هذا التصديّ استثنائياً لعملها ؛ بوصفها مرجعية توجيهية ناتت بنفسها عن التدخّل في الشأن السياسي ، لكنّ الظروف الاستثنائية التي عاشها العراق آنذاك من تهديد الوضع الانتخابي ، واحتمالية فشله استدعى منها التدخّل ليسير بها بعيداً عن دوامة التحزّب السياسي والطائفي ، راسماً بذلك صورة لخريطة سياسية واجتماعية متينة جديدة ، تتضمن الترويج لمفاهيم المواطنة والحقوق والواجبات ، معزّزاً سماحته في الوقت نفسه الفرق أو الفرز بين عهدين دكتاتوري سابق ، وراهن جديد ، وعلى اختلافهما من حيث الشرعية والنظام والنشأة ، وعليه كان العهد الجديد للعراق مستدعياً لمواطنة جديدة ، يفترض أن يكون فيها المواطن العراقي غير ((مسلوب الإرادة

والحقوق والمشاركة في السلطة والحريات العامة وخاصة الحريات المتصلة بالعقائد الدينية ، كما لم تعد الدولة في العهد الجديد وحشاً كاسراً له محالب ينهش بواسطتها دون اعتراض ، بل تقف مسؤولة أمام الشعب وتعمل بمؤسّساتها وأجهزتها ، ومنها الحكومة لخدمة الناس ، وبتوفير الأمن والمعيشة الكريمة)) (٥٤).

من هنا فالمرجعية الرشيدة تعي جيداً الظروف التاريخية التي يمرّ بها الشعب العراقي ، وعليه بدا من جانبها الإصرار على إجراء انتخابات عامة شرطاً لإضفاء الشرعية على أي عمل سواء بتشكيل جمعية وطنية أو بتدوين الدستور ، ومن هنا قد دخلت مرجعية السيد السيستاني بثقلها في انتخابات (٢٠٠٥/١/٣٠) (٥٥) ، مكرساً فتواه أنذاك لخدمة هذا الشأن وتوالت خطبه وبياناته واستفتاءاته في مصب هذا الأمر ، وقد أصدر سماحته فتواه في وقت مبكر منذ ٢٠٠٣ أكد فيه أهمية إجراء انتخابات بوصفها الوسيلة الشرعية لكتابة الدستور ، قائلاً: ((... ولا بدّ أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كلّ عراقي مؤهل لانتخاب من يمثله في مجلس تأسيس لكتابة الدستور ، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس)) (٥٦) ، مشيداً في الوقت نفسه بالمواطن العراقي في بناء هيكلية الدولة الجديدة ، من خلال تأدية دوره في المشاركة في الانتخابات ، قائلاً في إحدى الخطب : ((إن المشاركة في الانتخابات أمرٌ بالغ الأهمية لأنّ من خلالها يحدّد مستقبل البلد ، مستقبلنا نحن بل مستقبل أولادنا وأحفادنا ...)) (٥٧) ، وفي كلّ مرّة تُبين المرجعية موقفها ، فهي تتخذ مشروعاً توجيهياً غير سياسي بوصفها عاملاً دينياً له من التأثير قوّة في إصلاح الأوضاع في البلد ، إذ صدر بيان يعدّ ملخصاً عن دورها في شأن الانتخابات ، جاء فيه : ((ليس للمرجعية الدينية العليا موقفٌ مُعلن وآخر يتم الإيحاء به لبعض الناس ، موقفها واحد واضح لا لبس فيه ، فهي لا تحدّد للمواطنين من ينتخبون ، هي تريد منهم أن يتحمّلوا بأنفسهم هذه المسؤولية ، هي لا تقول لهم : انتخبوا هذا ولا تنتخبوا ذلك ... لأنها ترى أن مصلحة العراقيين حاضراً ومستقبلاً إنما هي في أن يختاروا من يمثّلهم في مجلس النواب استناداً إلى قناعاتهم الشخصية لا اتكالاً على قناعاتها ...)) (٥٨) ، فموقفها كما بينا موفّ مرشدة للطريق ومثقفة للسلوك .

وما زالت إلى يومنا هذا تندد بصوتها اتجاه احترام المواطن العراقي وحفظ حقوقه ، ولا سيما أنه قد برزت بكثافة روجة التيارات والأحزاب ، أسهمت كلها في شرح الهوية الوطنية وإقصاء المواطن من كل متطلباته ؛ لذا جاء توجيهه للسياسيين اليوم بضرورة الإعداد السياسي وانتشاله من الفساد لتخطي الفوضى ومن ثم كسب رضا المواطن من حيث إصلاح منهجها في تجاوزه عن أطر المحاصصة والمحسوبية ، إذ جاء في الخطبة ((إن احترام إرادة العراقيين في تحديد النظام السياسي والإداري لبلدهم من خلال إجراء الاستفتاء العام على الدستور والانتخابات الدورية لمجلس النواب هو المبدأ الذي التزمت به المرجعية الدينية وأكدت عليه منذ تغيير النظام السابق))^(٥٩) .

فالإصلاح ضرورة سياسية ونقله نوعية تراها المرجعية العليا ، وعليه بدت تلك الضرورة تشكل الجوهر الأساس ، بل بما يمكن تسميته بـ(الفتوى الإصلاحية عند السيد السيستاني) التي هي أساس رؤيته الجديدة للنهوض بالعراق وبنائه ، ومن ثم الفيصل الشرعي في عملية فضّ المظاهرات المليونية التي خرجت ضدّ الحكومة مطالبة بتغيير الحكومة وإجراء الإصلاحات .

وقد بين سماحته عدم رضاه عن الحكومة الحالية لما تقوم من تصرفات غير محسوبة وإندفاعية ، وسلوكياتها الفاسدة التي أخذت تُزاحم المواطن في حقوقه ، ومن ثم تلحق الضرر بالنسيج الوطني للمجتمع العراقي ، وهنا تتدارك المرجعية دعواها إلى التحذير ، قائلةً : ((المرجعية حذرت الذين يمانعون من الإصلاح ويأهونون على أن تحف المطالبات به بأن يعلموا أن الإصلاح ضرورة لا يحصى منها ، وإذا خفت مظاهر المطالبة به مدةً فإنها ستعود في وقت آخر بأقوى وأوسع من ذلك بكثير...))^(٦٠) ، وفي خطاب آخر أكدت تلك الضرورة بسياق آخر : المرجعية الدينية ((تُؤكّد على أن الإصلاح وإن كان ضرورة حتمية - كما جرى الحديث عنه أكثر من مرة - إلا أن ما يلزم من الإصلاح ويتعين إجراؤه بهذا الصدد موكول إلى اختيار الشعب العراقي بكلّ أطرافه وألوانه من أقصى البلد إلى أقصاه))^(٦١) ، فأول ما يدعو إليه النصّان هو إيجاد تشكيل منطقي يأخذ على عاتقه وظيفة تنبيه الحكومة ، وإعادة الخيار للمواطن في المطالبة بحقوقه بوصفه إرادة

مرتكزة إلى سند شرعي دستوري يضمن له الخروج في المطالبة بامتيازاته الدستورية ، إذ يمكن للمواطن ؛ بوصفه المصدق الحقيقي للتمثيل الشعبي أن يفعل ما لا يمكن للحكومة فعله، وقد ابتدر في كل نصوص المرجعية الإشارة إلى تلك الإمكانية الدستورية والشرعية التي تتمتع بها المواطنة ، موضحاً مدى أهميتها وقديستها في التأسيس لبناء الدولة ، ومن أطروحات المرجعية في بيان تلك الأهمية للمواطنة ، ما جاء في نصّها : ((إن الحكومة إنما تستمد شرعيتها - في غير النظم الاستبدادية وما ماثلها - من الشعب))^(٦٢) ، وفي نص آخر سابق لهذا النص ، ترسم المرجعية للحكومة حدود الوجود من خلال استبدال نظم الشعب والاستبداد بألية التقاطب الكياني الكلي بين الشعب والحكومة بدائرة الاستجابة للمطالب ، فاعلاً أسلوبياً ، كما جاء في قولها : ((إن أمام القوى السياسية المتمسكة بالسلطة فرصة فريدة للاستجابة لمطالب المواطنين))^(٦٣) .

فمنذ بدء مظاهرات تشرين نستشعر أن صيغ الخطاب المرجعيّ يحيل باستمرار إلى الذات الوطنية بما هي مرجع للحكم والسيادة ، والحق أن الرسائل التوجيهية من المرجعية العليا في تحريها لمسلك الإصلاح جاءت لتقريب ماهية المواطنة العراقية وبيان دورها ، ومن ثم التشييد للنسق الإصلاحي لجهاز الدولة ؛ لأنه الأكثر فاعلية في تمثيل نزعة التمركز الذاتي للهوية العراقية من مضمون مواطنته ، فالإصلاح من وجهة نظر المرجعية ما هو إلا معركة وطنية مصيرية للذات العراقية في صراعها مع أسياد الفساد الذين يسكون بزمام السلطة ، فقد جاء في خطاب جمعة تشرين : ((إن معركة الإصلاح التي يخوضها الشعب العراقي الكريم إنما هي معركة وطنية تخصّه وحده...))^(٦٤) ، وأيضاً كرّر سياق معركة الإصلاح في جمعة تشرين الأخرى : ((معركة الإصلاح وهي معركة مصيرية العمل فيها على إنهاء حقبة طويلة من الفساد والفسل في إدارة البلد ، وإتباع الأساليب السلمية هو الشرط الأساسي للانتصار فيها...))^(٦٥) ، كما تبعها الخطاب نفسه في خطبة جمعة كانون : ((إن أمامكم اليوم معركة مصيرية أخرى وهي " معركة الإصلاح ... العمل على إنهاء حقبة من الفساد والفسل في إدارة البلد ... كما ذكر سابقاً

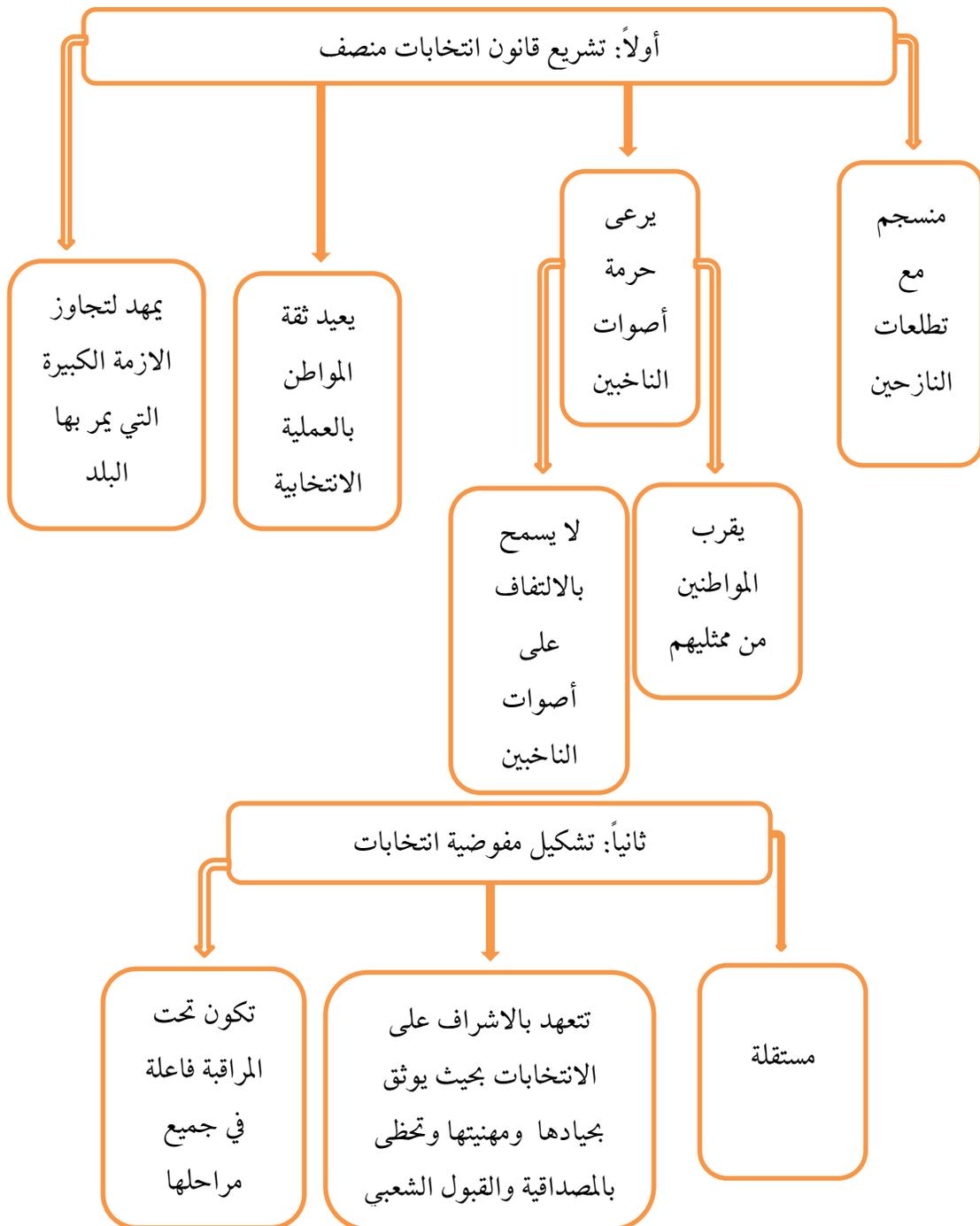
في خطبة النصر)) (٦٦) ، حيث عقدت المرجعية تشابهاً بين معركة داعش ومعركة الإصلاح ، واصفةً الثانية على أنها أشد بشاعة من الأولى في شرستها، كما جا في نصّ الجمعة : ((إن المعركة ضد الفساد التي تأخرت طويلاً لا تقلّ ضراوة عن معركة الإرهاب إن لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الإرهاب قادرون بعون الله على خوض غمار معركة الفساد والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا إدارتها بشكل مهني وحازم) (٦٧).

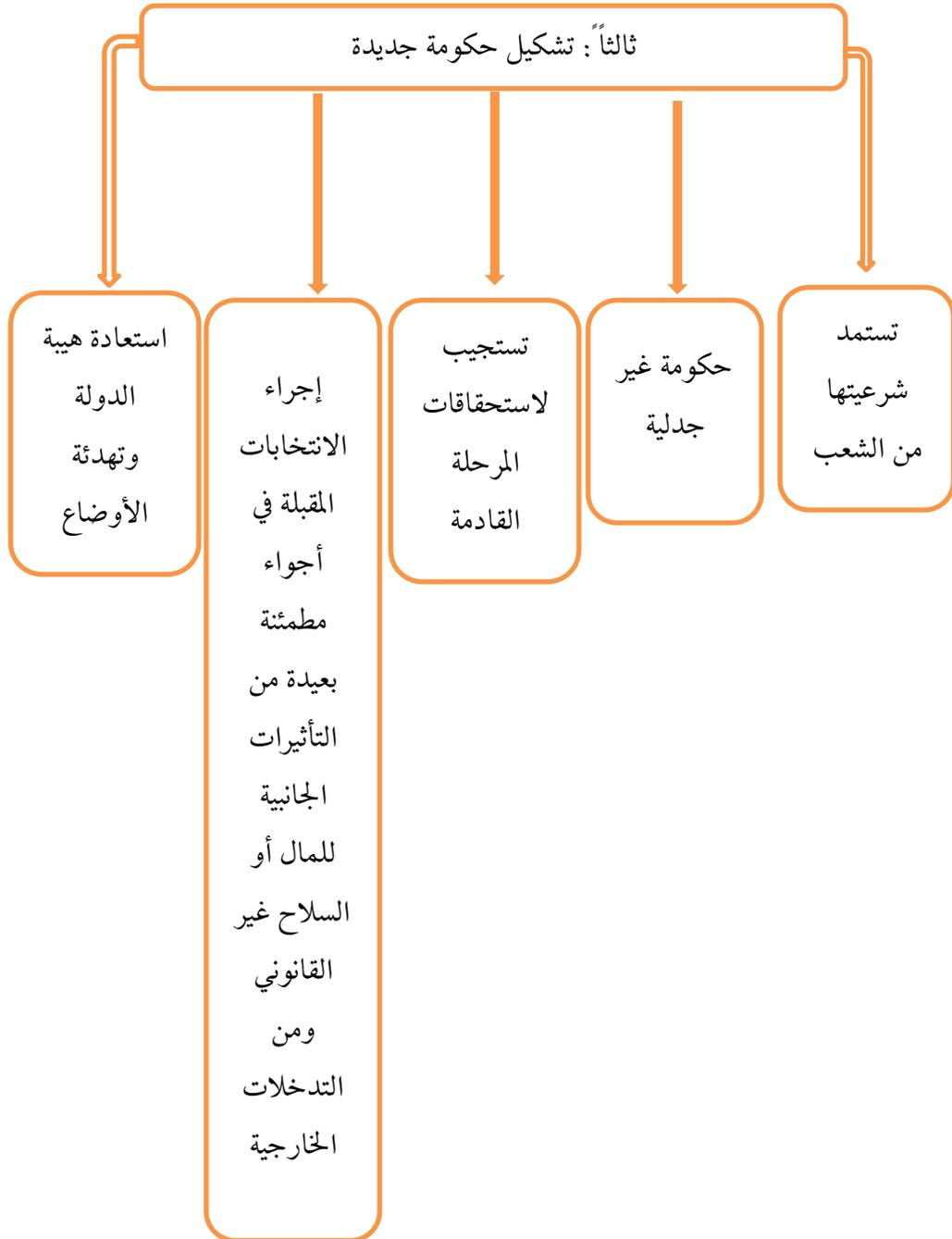
وبما أن المرحلة التي يعيشها الشارع العراقيّ الآن تعد أكثر خطورة من السابق ، وعليه كان سماحة السيستاني أكثر الناس وعياً بخطورتها ، وصعوبة مصيرها الآنيّ، فهو الضليع بالجوانب السياسية والمطلع الجيد لها والقارئ لتاريخها ، من هنا بدأ يتعامل مع هذه الأحداث على وفق العقلانية والواقعية، مقارباً قساوة الماضي واستبداد الحاضر وعنفه ، قائلاً : ((إن الأعداء وأدواتهم يخطّطون ... ومن ثمّ إعادة البلد إلى عصر الدكتاتورية المقيتة، فلا بد من أن يتعاون الجميع لتفويت الفرصة عليهم في ذلك)) (٦٨) ، وعليه جاءت آلية التعامل مختلفة في التعاطي مع تلك المرحلة وفي نفسه لم يقف بالصدّ من رؤية الآخرين طوائفاً وأدياناً ، بل إنّ المرجعية ((لجميع العراقيين بلا اختلاف بين انتماءاتهم وتوجهاتهم... وإنّ المرجعية الدينية ستبقى سنداً للشعب العراقي الكريم، وليس لها إلاّ النصح والارشاد الى ما ترى أنّه في مصلحة الشعب، ويبقى للشعب أن يختار ما يرتئي أنه الأصلاح لحاضره ومستقبله بلا وصاية لأحد عليه)) (٦٩).

وبغض النظر عن اقتران الاصلاحات التي طالب بها الشعب وأيدته المرجعية الرشيدة بالانتخابات ، قد شكّلت مفهوماً محورياً في الخطب والنصوص التي اطلقتها المرجعية ، من استيعاب المطالب الجماهيرية للشعب العراقيّ واستيعاب الزمن أيضاً عن طريق السعي إلى تمثيل قانون انتخابات مبكرة ، فالموقف الذي التزمته المرجعية لتشكيل هذا القانون والإسراع به يرتبط بالإنصاف والسلمية وبإرادة العراقيين وحدهم من دون التدخلات الأجنبية أو الخارجية ، كما جاء في نصّ الخطاب : ((نأمل أن يتم اختيار

رئيس الحكومة الجديدة وأعضائها ضمن المدّة الدستورية ... بعيداً عن التدخل الخارجي (((٧٠) .

وهكذا يمكن أن نضع في مقابل كلّ بيان للمرجعية توصيفاً للوضع الراهن ومن ثمّ تحديد المسؤوليات في المراحل المقبلة من :





الخاتمة

قد توصل البحث بعد وقوفه عند عينات خطب وبيانات المرجعية الرشيدة إلى ما يأتي:-
 ١- بفقرة مضيئة في دور المرجعية العليا الرشيدة ، نرى مرجعية السيد السيستاني مثلت مرجعيةً عصرية معاصرة عقلانية استقطبت الوضع العراقي بكل ما يحمله من الجنس واللغة والمعتقد ، بل مثلت مرجعيةً عالمية في أبعوتها ليست على جغرافيا العراق فحسب بل العالم أجمع .

٢- امتاز خطابها على مستوى الجمع المباركة ، ولا سيما في الأوضاع الأخيرة بما حملت من أحداث ساخنة على مستوى العراق ، بخطاب نوعي وفريد وعصري يتنامى مع متطلبات الشعب العراقي ، إذ دخلت المرجعية بكل ثقلها متماهية مع الصوت الشعبي الوطني العراقي عند خروجه في ساحات التظاهر .

٣- قد تبنت خطاباً سياسياً رؤيويًا نافذاً في استكناه الغضب الجماهيري أولاً ، ومن ثم الوقوف بوجه الفساد والعنف من جانب الحكومة ضد المواطنين المتظاهرين .
 ٤- كما مثلت مرجعيته الضامن الأول لحقوق المواطن العراقي ، ومن ثم الراعي والحافظ الأمين لمطالب المواطنين ، عليه نالت مرجعيته حظاً عالياً وسامياً في قلوب الناس ، إذ أصبحت الجماهير الوطنية تتربح خطبته من جمعة إلى أخرى ولا سيما في الأحداث الراهنة .

٥- قد رسم السيد السيستاني خارطة الطريق الصحيح لكلا الطرفين الشعب من جهة تظاهرة بالمحافظة على التظاهر السلمي ، وتمييز صفوفهم من المندسين ، وفي الوقت نفسه وقف إلى جانبهم ووصفهم بالأحبة ، وفي جانب الطرف الآخر (السياسيين) من الاستجابة لمطالب الشعب ومن ثم تشريع قانون انتخابات جديد ، وتشكيل حكومة جديدة غير جدلية .

الملخص:

إنّ ما يذكي أهمية المواطنة بما هي محصلة لاستيعاب الفرد وفق حقوق وواجبات معلومة يلتزم بها ، يختص بها كل فرد من أفراد المجتمع البشري على نحو متساو . وعليه فهي صفة تُطلق لمن يتمتع بتلك الحقوق والواجبات ، تلك الصفة حملها القرآن الكريم باستعمال تعبيرى من نظير (البلد، والديار) ومفهوم جسده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما دعا اليهود ، فمع كونهم يهوداً ولكن الرسول أجرى معهم عقداً وطنياً ملزماً بوصفهم يشتركون مع المسلمين في وطن واحد أرادته (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يجعل منه عيشاً مشتركاً على أرض المدينة محمياً من أي تصدع وخلاف، فألزم الجميع بتلك الوثيقة المثال ، للعيش المشترك على أرض المدينة؛ لأنها وطن الجميع من مسلمين وغيرهم .

وهنا مثل مفهوم المواطنة بما هي حدّ اجتماعي ومجال عاطفي وودّي، ومن ثمّ مجاز ثقافي أحد المثيرات الأساسية، ومن ثم أحد الموضوعات المركزية والمرتكزات البناءة في مرجعية السيد السيستاني، إذ شكّلت فكرة المواطنة في الكثير من خطاب المرجعية مرجعاً أثيراً عابراً لحدود القومية والطائفية . كما شكّلت مرجعيته مداراً نصياً ومجالاً نوعياً لوعي الأمة بهذا المفهوم ببلاغة وخطابية لا متناهية سواء على المستوى النظري أو العملي، وبهذين المستويين حولها إلى بؤرة جذب ، وعمل على ترسيخها في الوعي الجمعي من ضرورة التحام العراقيين في الرباط الوطني ومواجهة التحديات القاسية التي تواجههم ، كما ورد في نص خطبة له : ((إن من متطلّبات النجاح في معركة الإصلاح هو تفهمّ الساسة الذين بيدهم مقاليد الأمور في البلاد لأحقية مطالب الشعب بتوفير الخدمات ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية ...)) ، ومما لا شك فيه أن مرجعيته ركّزت على تحقيق الاندماج المجتمعي ، فلم نلحظ بروزاً لأيّ نفس مذهبي أو طائفي ، بل سميت زعامته (مرجعية وطن) ولاسيما أن سماحته حاول تكيّف بناء الدولة العراقية مع مفهوم المواطنة، ليس وفق أطر وأسس دينية ؛ لأن الشعب من وجهة نظره مصدر السلطات .

وبما أن المواطنة في وعي الفرد المسلم تركز على دوائر ثلاث (الانتماء العقدي ، والكيان السياسي ، والوطن العرفي) فإن دائرة الكيان السياسي التي يتبناها الوعي المسلم اتجه مفهوم المواطنة تتساق مع إحدى مهام المرجع باستيعاب خدمات الناس بكل طبقاتهم ، وتحقيق آمالهم اقتصادياً واجتماعياً ، ، كان للمرجعية الرشيدة باع طويل في الشأن السياسي منذ أبي الحسن الأصفهاني ، فالنائبني ثم الشيخ مهدي الخالصي ... وانتقالاً لمرجعية السيد السيستاني المعاصرة، وإن كان سماحته لم يتخذ مشروعاً سياسياً ، بل كانت خطبه تتخذ خطاباً سياسياً ، وعليه كانت المواطنة أحد أهم مرتكزات مرجعية السيستاني في بناء الدولة العراقية لما بعد ٢٠٠٣ ، وقد تجلّت الدعوة إليها في مناسبات متعددة كانت أهمها الدعوة الى :

١ - دستور يطابق المصالح العليا للشعب العراقي .

٢- المشاركة الانتخابية ووصفها المفتاح الوحيد لبوابة الديمقراطية صدت عنه الحكومات الدكتاتورية .

٣- حق التظاهر ، كما ورد في نص الخطبة من التأكيد ((على حرمة الاعتداء على المتظاهرين السلميين ومنعهم من ممارسة حقهم في المطالبة بالإصلاح)) إذ قدم رؤية سياسية بأفكار عصرية متفردة في معالجته لإشكاليات السلطة: ((المرجعية الدينية ستبقى سنداً للشعب العراقي الكريم، وليس لها الا النصح والارشاد الى ما ترى انه في مصلحة الشعب، ويبقى للشعب أن يختار ما يرتئي انه الاصلح لحاضره ومستقبله بلا وصاية لأحد عليه)).

الهوامش :

(١) سفينة البحار ، عباس القمي : ٦٦٨/٢ .

(٢) شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد : ٤٥ / ٢٠ .

(٣) بحار الأنوار ، المجلسي : ٤٥ / ٥٧ .

(٤) لسان العرب ، ابن منظور : ٤٥١/١٣ .

(٥) يُنظر : الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر : ٣٧٣/٦ ، مادة (مواطنة).

- (٦) لفظة الديار في سورة البقرة: ٢٤٦ .
- (٧) يُنظر: المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية، علي يوسف: ٢٠٥ .
- (٨) أُسس المواطنة وصور الالتباس، مجلة الإسلام والديمقراطية، ع: ١٠، ٢٠٠٦: ٢٣ .
- (٩) الحركات الإسلامية بين خيار الأمة ومفهوم المواطنة - حزب لله نموذجاً -، صادق عباس الموسوي: ٤٥ .
- (١٠) أُسس المواطنة وصور الالتباس، مجلة الإسلام والديمقراطية، ع: ١٠، ٢٠٠٦: ٢٤ .
- (١١) يُنظر: موسوعة السياسة: ٣٧٣/٦ .
- (١٢) يُنظر: تاريخ اليعقوبي، اليعقوبي: ١٩/٢، والمواطنة في مجتمع متعدد القوميات، قيس العزاوي: ٤٨ .
- (١٣) يُنظر: الحركات الإسلامية بين خيار الأمة ومفهوم المواطنة - حزب لله نموذجاً -: ٥١ .
- (١٤) يُنظر: المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية، علي يوسف: ٢٠٥ .
- (١٥) يُنظر: الوطن والمواطنة - الحقوق والواجبات -، حسن الصفار: ١٢ و ١٣ .
- (١٦) يُنظر: الفكر الإمامي من النصّ حتى المرجعية، د. محمد حسين الصغير: ٢٤٦ .
- (١٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٦٧-٢٨٤ .
- (١٨) يُنظر: الفقيه والدولة، فؤاد إبراهيم: ٥٩٩ .
- (١٩) يُنظر: تعايش السيستاني، جعفر عبد العزيز الصفار: ٣٢٧-٣٢٨، بحث منشور ضمن كتاب: الإمام السيستاني أمة في رجل .
- (٢٠)
- (٢١) الفقيه والدولة: ٥٩٩ .
- (٢٢) يُنظر: أساطين المرجعية في النجف الأشرف، د. محمد حسين الصغير: ٣٥٤ - ٣٥٨ .
- (٢٣) السيستاني.. (سيد البراني)، معد فياض، ٢٠٠٩/٣/٢٩ لندن (مقال نت) .
- (٢٤) النصوص الصادرة، حامد الخفاف: ٢١ .
- (٢٥) خطبة يوم الجمعة (٢٣/ ربيع الآخر/ ١٤٤١هـ) الموافق (٢٠/١٢/٢٠١٩) .
- (٢٦) ما المواطنة؟، دومينيك شنبر، وكريستيان باشوليه، تر: سونيا محمود نجا: ١١ .
- (٢٧) المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية - دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق المعاصر -، د. صلاح عبد الرزاق: ١٢٢ و ١٢٣ .
- (٢٨) المصدر نفسه: ٨١ .
- (٢٩) النجف الأشرف والمرجعية الدينية: ٢٨٢ .

- (٣٠) محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي د. عبد الهادي وآخرون (موسى النجفي): ٢٥١ .
- (٣١) المصدر نفسه : ٢٥١ .
- (٣٢) يُنظر : سلطة النصّ الديني وبناء الدولة - السيد السيستاني إنموذجاً - ، د. حيدر نزار السيد سلمان : ٤٥ و٤٤ .
- (٣٣) يُنظر : المصدر نفسه - : ٧٠ .
- (٣٤) النصوص الصادرة : ٢٠ .
- (٣٥) يُنظر : المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية : ١٣٠ .
- (٣٦) النصوص الصادرة : ٢٦٠ .
- (٣٧) خطبة الجمعة بتاريخ : ٢٠١٩/١١/١ .
- (٣٨) خطبة الجمعة بتاريخ : ٢٠١٩/١١/١ .
- (٣٩) يُنظر : أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف ، د. محمد حسين الصغير : ٣٥٥ .
- (٤٠) خطبة الجمعة بتاريخ (٢٠٢٠/١/١٠) .
- (٤١) سلطة النصّ الديني وبناء الدولة - السيد السيستاني إنموذجاً - ، د. حيدر نزار السيد سلمان : ١٢١ .
- (٤٢) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٢ .
- (٤٣) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٢ .
- (٤٤) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٨ .
- (٤٥) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٤ .
- (٤٦) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١١ .
- (٤٧) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٥ .
- (٤٨) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٦ .
- (٤٩) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٢ .
- (٥٠) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٩ .
- (٥١) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٣ .
- (٥٢) من الجدير بالذكر أن تلك المسميات التي أطلقتها المرجعية على الحكومة، هي منتقاة من خطب منبر الجمعة ، ولا سيما في أحداث تشرين .
- (٥٣) المحيط من النظم السياسية والقانون الدستوري، صلاح الدين فوزي : ٥٥ .
- (٥٤) سلطة النصّ الديني وبناء الدولة - السيد السيستاني إنموذجاً - : ١٠٦ .

- (٥٥) ينظر: المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية: ٨١ .
- (٥٦) بيان السيد السيستاني ٢٦/حزيران/يونيو ٢٠٠٣ من كتاب الغروي ٧٩-٨٠ .
- (٥٧) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٤، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني: ٢١٧ .
- (٥٨) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٤، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني: ٢١٨ .
- (٥٩) خطبة الجمعة بتاريخ ١/١١/٢٠١٩ .
- (٦٠) خطبة الجمعة بتاريخ ٤/١٠/٢٠١٩ .
- (٦١) خطبة الجمعة بتاريخ ١/١١/٢٠١٩ .
- (٦٢) خطبة الجمعة بتاريخ ١٥/١١/٢٠١٩ .
- (٦٣) خطبة الجمعة بتاريخ ٨/١١/٢٠١٩ .
- (٦٤) خطبة الجمعة بتاريخ ١٥/١١/٢٠١٩ .
- (٦٥) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٩ .
- (٦٦) خطبة الجمعة بتاريخ ١٣/١٢/٢٠١٩ .
- (٦٧) خطبة الجمعة بتاريخ ١٥/١٢/٢٠١٧ .
- (٦٨) خطبة الجمعة بتاريخ ١٥/١٢/٢٠١٧ .
- (٦٩) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٩ ، وخطبة الجمعة بتاريخ: ٦/١٢/٢٠١٩ .
- (٧٠) خطبة الجمعة بتاريخ ٦/١٢/٢٠١٩ .

المصادر:

القرآن الكريم

• خطب الجمعة - توثيق وتحقيق لسنة ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ، الناشر: العتبة العباسية المقدسة مركز العميد للدولي البحوث والدراسات دار الكفيل للطباعة والنشر، ٢٠١٧ .

• النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، إعداد حامد الخفاف ، دار المؤرخ العربي ، بيروت - لبنان ، ط ٦ ، ٢٠١٥ .

المراجع

١- أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف، د. محمد حسين علي الصغير، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر ، دار سلوني ، لبنان - بيروت ، ط ١ ، ٢٠١١ .

- ٢- الإمام السيستاني أمة في رجل ، حسين محمد علي الفاضلي ، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ .
- ٣- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي ، دار أحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت- لبنان، ط ٣، ١٩٨٣ .
- ٤- تاريخ اليعقوبي ، اليعقوبي ، دار صادر ، بيروت- لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨٨ .
- ٥- الحركات الإسلامية بين خيار الأمة ومفهوم المواطنة - حزب الله نموذجاً- ، صادق عباس الموسوي ، الناشر: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت- لبنان ، ط ١ ، ٢٠١٢ .
- ٦- سفينة البحار ومدينة الحكمة والآثار، عباس القمي (ت: ١٤٥٩هـ) ، تحقيق: مجمع البحوث الإسلامية ، تقديم وإشراف: علي أكبر الهي الخرساني ، الطباعة : مؤسسة الطبع للنشر والتوزيع التابعة للأستانة الرضوية المقدسة ، ط ٣ ، ١٤٣٠ق-١٣٨٨ ش .
- ٧- سلطة النصّ الدينيّ وبناء الدولة - السيد السيستانيّ إنموذجاً - ، د. حيدر نزار السيد سلمان ، العارف لمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠١٥ .
- ٨- شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد (ت: ٦٥٥هـ) ، ضبطه وصححه محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ٢٠٠٩ .
- ٩- الفقيه والدولة - الفكر السياسي الشيعي - ، فؤاد إبراهيم ، دار المرتضى ، بيروت- لبنان ، طبعة ٢٠١٢ .
- ١٠- الفكر الإمامي من النصّ حتى المرجعية ، د. محمد حسين الصغير ، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت- لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠٣ .
- ١١- لسان العرب ، ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر ، بيروت- لبنان .
- ١٢- ما المواطنة ؟ ، دومينيك شنبر ، وكريستيان باشوليه ، تر : سونيا محمود نجا ، الناشر: المركز القومي للترجمة ، مصر - القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٦ .

١٣- محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي د. عبد الهادي وآخرون ، تر: محمد حسين حكمت ، الناشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠١٢ .

١٤- المحيط من النظم السياسية والقانون الدستوري ، صلاح الدين فوزي ، مصر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠ .

١٥- المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية - دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق المعاصر ، د. صلاح عبد الرزاق ، منتدى المعارف ، ط ١ ، ٢٠١٠ .

١٦- المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسيّة ، علي يوسف ، دار المعارف الحكيمة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠١٣ .

١٧- الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، ١٩٩٠ .

١٨- النجف الأشرف والمرجعية الدينية ، محمد بحر العلوم ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، لبنان - بيروت ، ط ١ ، ٢٠١٥ .

١٩- الوطن والمواطنة - الحقوق والواجبات - ، حسن الصفار ، السعودية - القطيف ، ١٤١٦ .

الدوريات

- أسس المواطنة وصور الالتباس ، مجلة الإسلام والديمقراطية ، ع: ١٠ ، ٢٠٠٦ .

- المواطنة في مجتمع متعدد القوميات ، قيس العزاوي ، مجلة الديمقراطي ، ٢٠٠٦ .
شبكة الانترنت

- السيستاني.. (سيد البراني) ، معد فياض ، ٢٩/٣/٢٠٠٩ لندن (مقال نت)
<https://archive.aawsat.com/details.asp>

- موقع السيد السيستاني (خطب الجمعة) / <https://www.sistani.org/arabic/>